

القرار الثاني

حكم الإحرام من جدة للواردين إليها من غيرها

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على إمام المتقين، وسيد المرسلين،
نبينا محمد. أما بعد :

فإن مجلس الجمع الفقهي الإسلامي قد ناقش في جلسته الثالثة صباح يوم
الخميس الموافق ١٤٠٢ / ٤ / ١٩٨٢هـ. والمصادف ٢ / ٤ / ١٩٨٢م موضوع (حكم
الإحرام من جدة ، وما يتعرض إليه الكثير من الوافدين إلى مكة المكورة للحج
والعمرة عن طريق الجو والبحر)، لجهلهم عن محاذاة المواقت التي وقتها
النبي ﷺ وأوجب الإحرام منها على أهلها ، ومن مر عليها من غيرهم ، من يريد
الحج أو العمرة .

وبعد التدارس واستعراض النصوص الشرعية الواردة في ذلك قرر المجلس
ما يأتي :

أولاً : أن المواقت التي وقتها النبي ﷺ وأوجب الإحرام منها على أهلها ،
وعلى من مر عليها من غيرهم ، من يريد الحج والعمرة هي : ذو الحليفة لأهل
المدينة ومن مر عليها من غيرهم ، وتسمى حالياً (أبيار علي). والجحفة وهي
لأهل الشام ومصر والمغرب ، ومن مر عليها من غيرهم وتسمى حالياً (رابغ) .
وقرن المنازل ، وهي لأهل نجد ، ومن مر عليها من غيرهم ، وتسمى حالياً (وادي
محرم) وتسمى أيضاً (السيل) . ذات عرق ، لأهل العراق ، وخراسان ، ومن مر
عليها من غيرهم وتسمى (الضريبة) . ويلملم ، لأهل اليمن ومن مر عليها من غيرهم .
وقرر : أن الواجب عليهم أن يحرموا إذا حاذوا أقرب ميقات إليهم من هذه
المواقت الخمسة جوا أو بحرا ، فإن اشتبه عليهم ذلك ولم يجدوا معهم من

يرشدهم إلى المخاذه، وجب عليهم أن يحتاطوا وأن يحرموا قبل ذلك بوقت يعتقدون أو يغلب على ظنهم أنهم أحرموا قبل المخاذه؛ لأن الإحرام قبل الميقات جائز مع الكراهة ومنعقد، ومع التحري والاحتياط، خوفاً من تجاوز الميقات بغير إحرام تزول الكراهة لأنه لا كراهة في أداء الواجب، وقد نص أهل العلم في جميع المذاهب الأربع على ماذكينا، واحتجوا على ذلك بالأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ في توقيت المواقف للحجاج والعمار. واحتجوا أيضاً بما ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- : لما قال له أهل العراق إن قرنا جور عن طريقنا؟ قال لهم - رضي الله عنه - انظروا حذوها من طريقكم . قالوا: ولأن الله سبحانه وتعالى أوجب على عباده أن يتقوه ما استطاعوا، وهذا هو المستطاع في حق من لم يبر على نفس الميقات ، إذا علم هذا فليس للحجاج والعمار الوافدين من طريق الجو والبحر ولا غيرهم أن يؤخروا الإحرام إلى وصولهم إلى جدة ، لأن جدة ليست من المواقف التي وقتها رسول الله ﷺ وهكذا من لم يحمل معه ملابس الإحرام ، فإنه ليس له أن يؤخر إحرامه إلى جدة ، بل الواجب عليه أن يحرم في السراويل إذا كان ليس معه إزار ، لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح «من لم يجد نعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزارا فليلبس السراويل» وعليه كشف رأسه ، لأن النبي ﷺ لما سُئل عما يلبس الحرم قال : لا يلبس القميص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا من لم يجد النعلين ». الحديث متفق عليه .

فلا يجوز أن يكون على رأس الحرم عمامة ولا قلنوسة ولا غيرهما مما يلبس على الرأس . وإذا كان لديه عمامة ساترة يمكنه أن يجعلها إزاراً اتزرا بها ، ولم يجز له لبس السراويل . فإذا وصل إلى جدة وجب عليه أن يخلع السراويل ويستبدلها بإزار إذا قدر على ذلك ، فإن لم يكن عليه سراويل ، وليس لديه

عمامة تصلح أن تكون إزارة حين محاذاته للميقات في الطائرة أو الباخرة أو السفينة، جاز له أن يحرم في قميصه الذي عليه مع كشف رأسه، فإذا وصل إلى جدة اشتري إزارة وخلع القميص، وعليه عن لبسه القميص كفارة، وهي إطعام ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع من تمر أو أرز أو غيرهما من قوت البلد، أو صيام ثلاثة أيام، أو ذبح شاة، هو مخير بين هذه الثلاثة، كما خير النبي ﷺ كعب بن عجرة لما أذن له في حلق رأسه وهو محرم للمرض الذي أصابه.

ثانياً: يكلف المجلس الأمانة العامة للرابط بالكتابة إلى شركات الطيران والبواخر لتبييه الركاب قبل القرب من الميقات، بأنهم سيمررون على الميقات قبل مسافة ممكنة.

ثالثاً: خالف عضو مجلس المجمع الفقهي الإسلامي معالي الشيخ مصطفى أحمد الزرقاوي ذلك ، كما خالف فضيلة الشيخ أبو بكر محمود جومي عضو المجلس بالنسبة للقادمين من سواكن إلى جدة فقط . وعلى هذا جرى التوقيع، والله ولي التوفيق .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

رئيس مجلس المجمع الفقهي الإسلامي خالد العزيز بن عبد الله بن باز 	نائب الرئيس محمد محمود والي
عبد الله بن محمد بن حميد 	صالح بن علي
محمد بن عبد الله بن سليمان 	محمود الشاذلي النمير
مصطفى إبراهيم 	روان العزوي
احمد الزرقاوي 	مختار المصطفى

محمد العز حاتم المنشئ
أبوالحسن على الحسني الندوى

د. محمد رشيد قبانى

محمد عبد الرحيم الخالد

مقرئ مجلس المجمع الفقهى الإسلامى

محمد رشيد سدى

حسنين شحادة مخاوف

محمد سالم عادل

عبدالقدوس الهاشم

أبوبكر محمد ود جوم

محمود شيت خطاب

(١) مع التحفظ في وجوب الفدية على ليس القميص في هذه الحالة حيث إنه مضطر لعدم وجود ملابس الإحرام حين عقده وخلعه حين وجود الملابس لما ذكره في الفروع حيث قال: فإن أحمر في قميص ونحوه خلعه ولم يشقه ولا فدية لأن يعلى بن أمية أحمر في جهة فامر النبي ﷺ بخلعها متفق عليه. ولابي داود فخلعها من رأسه ولم يأمره بشق ولا فدية اهـ.

نائب الرئيس :
محمد علي الحركان